

## مازق التنمية في الواقع المجتمعي المصري المعاصر " أنساق القيم نموذجا "

خضر عبدالعظيم أبوقورة \*

### المقدمة:-

من نوافل القول إن تقدما علميا كبيرا فرض نفسه في عالم اليوم خاصة في العقدين الأخيرين (١٩٩٠-٢٠١٠) وأصابت موجات ذلك التقدم العلوم الإنسانية والاجتماعية والتطبيقية. وكانت قضية التنمية وما تزال محور اهتمام الكثير من تلك العلوم كل بطريقتة وآلياته النظرية والمنهجية. ويقدر ما حققت تلك القضية من نجاحات مبهرة في كثير من المجتمعات بقدر ما تعرضت لإخفاقات وأزمات في مجتمعات أخرى خاصة فيما يعرف بالمجتمعات النامية، ومنها مجتمعنا المصري المعاصر.

لكن الأمر اللافت للانتباه هو أن ذلك النوع من علم الاجتماع، والموسوم بعلم اجتماع التنمية، قد حقق نجاحات طيبة في أمرين هاميين: الأول الانفتاح على كثير من العلوم الإنسانية والاجتماعية والتطبيقية (السياسة، الاقتصاد، علم النفس، البيولوجي، الإحصاء، الرياضيات، الفيزياء وغيرها) أخذًا وعطاءً. والأمر الثاني يتمثل في نجاحات حققها على مستوى تجديد الآليات المنهجية والنظرية واختبارها وتطبيقها في الواقع، في كثير من بلدان العالم الأول، وحققت أطيّب الأثر في تحقيق درجات عالية من التقدم الاجتماعي المتواصل.

وتركز هذه الورقة البحثية على مجالات ثلاثة:

أ- الخيال التنموي.

ب- الزمان التنموي.

ج- ارتفاع التقدم التنموي.

المجال الاول - أي الخيال وكيف يمارس دوره في العلم التنموي واختراع الأجهزة والأدوات واقتراح النماذج، وصياغة الفروض والأفكار وإجراء التجارب. فلا يمكن إقامة نماذج تنموية تتصف بالأبنية العقلية المتماسكة والنظريات الخصبة والثرية أيضا دون صور متخيلة أو خيالية.

يخترق الخيال، أكثر من أي قدرة أخرى، وكما قال - جون ديوي - ذلك القصور الذاتي المميز للعادات السلوكية التقليدية أو المتخيلة وكذلك التفكير النمطي الذي

أ.د. خضر عبد العظيم أبو قورة. دكتوراه الدولة في علم الاجتماع من السوربون - جامعة باريس، أستاذ علم الاجتماع - معهد التخطيط القومي .

يتحرك فيما يشبه العادات العقلية حيث يتجاوز الخيال تلك العادات ليصبح جوهر وجود المجتمع الإنساني الحى الفاعل نفسه. الزمان التتموى وارتقاء التتموى.

فالمجتمعات العربية، ومصر واحدة منها، تعرف شيئا يسمى الوقت لكنه الذى ينتهى إلى العدم (اليوم، الأسبوع، الشهر، السنة ... الخطة الخمسية... الخ) لكنها ظلت بعيدة عن الفعل الذى يتصل اتصالاً وثيقاً بحركة التاريخ والتقدم، بل وارتقاء التقدم كما قالت إحدى نتائج العمل العلمى الزانق الموسوم: ارتقاء التقدم - نهاية النمو الاقتصادى وبداية التحول الإنسانى ١٩٩٥ المؤلفه (س أوبن باييك).

إن علاقة الظواهر الاقتصادية بالظواهر الاجتماعية تخضع لمجموعة من التغييرات المترابطة ببعضها البعض فى مقابلات متعاقبة بالصدفة من الزمن الارتدادى والذى يتشابه مع الزمن التاريخى.

والزمان التتموى هو الذى يُستثمر جيداً فى تحويل علاقات الصراع إلى تعاون وتأزر. إن المجتمع ليس سوقاً كبيرة. فحتى فى المجتمع الواحد يتباين الناس فى الخصائص البيولوجية والسيكولوجية والسوسولوجية والثقافية وليس لهم نفس الدخل ولا نفس التراث ولا نفس الإعلام ولا نفس المكانة فى مراتب الطبقات. ومن ثم فعلى جهاز تخطيط التنمية إيجاد آليات لأنسنة حركة السوق والبدء بالنظر إلى ما قبل السوق وأثناء السوق وما بعد السوق أى إلى النتائج التى تترتب عنه وإلى الآثار التى يتركها فى الحياة الاجتماعية.

وكما تقول الأدبيات الحديثة فى علم اجتماع التنمية ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ما وراء العرض والطلب.

بإيجاز شديد فإن المتولد عنه، والمؤدى إلى، ارتقاء التقدم التتموى هو الذى يفرز تنمية جديدة تحيلنا إلى الإنسان والجماعة والمجتمع، إلى الذات، إلى العنصر، إلى الارتقاء فى التعليم والتفكير والثقافة والسلوك إلى دروب تنشيط وتفعيل أنساق القيم الإيجابية بكل عناصرها حتى يتمكن المجتمع من توليد مسلسل من التتميات الجديدة توجهها المقاربات المتتابعة للقيم التى يؤمن بها الناس ويجرصون على صيانتها وتحويل ثمارها إلى أعمال ومنجزات تسمح بتحسين فرص الحياة وترقيتها وهكذا دواليك.

وهنا أهمية الترابط والتناغم بين هذه المنظومة ذات العناصر الثلاث وهى:

- أ - الخيال التتموى
- ب- الزمان التتموى
- ج- ارتقاء التقدم التتموى

هذه المنظومة قد غابت، أو غيببت، عن ساحة العمل التنموي في مصر قرابة نصف قرن من الزمان، وكان ثمن ذلك مأزقا مركبا يعيشه الواقع المجتمعي المصري المعاصر.

### القضية وسماتها :

للتعامل بصورة شبه مبسطة ومباشرة مع هذه المنظومة ذات الأضلاع الثلاثة فسوف أحاول جاهداً الاستفادة من إنجازات مناهج علم اجتماع المعرفة في التفرقة بين النص وروح النص أو سياقه من خلال شقى التنظير والتطبيق في عالم الواقع. ومن ثم أنتقى عدداً من النماذج الواقعية أبرزها ما يلي:

الفيلسوف والمفكر الأمريكي جون رولز أبدع في كتابه الموسوم "العدالة كأصناف" ذلك المؤلف الذي يعد تجديداً وتطويراً لمؤلف سابق له نشره في مطلع سبعينيات القرن الماضي بعنوان "نظرية عن العدالة - إعادة صياغة" ... لقد نجح جون رولز بامتياز في الربط الوثيق والدقيق في أن واحد بين قيمتين غاليتين في علاقتهما بالتنمية وزمانها ورفيها وهما جناحي العدل المجتمعي: الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية. جاء تنظير رولز مبدعاً في الربط بين مقولات مستقرة في كل من الليبرالية السياسية الغربية وكذلك، بدرجة ما، في أطروحات النظرية الماركسية.

وعلى مدار أكثر من ستة عقود، وتحديداً منذ قيام الثورة البلشفية في روسيا سنة ١٩١٧ وحتى تفكك الاتحاد السوفيتي، فلقد تضخم التراث العلمي البرجوازي الموجه لمهاجمة الماركسية وكذلك توسع التراث الفكري الماركسي في مهاجمة الليبرالية. وبينما كان المعسكر الأول يركز وبضراوة وشراسة على الحرية السياسية كان الثاني يفعل نفس الشيء في الاتجاه المعاكس حيث يركز على العدالة الاجتماعية. وفي خضم هذا الصراع حدثت حالة من الخيال التنموي الخصب حينما بدأت بعض القيم والمبادئ الرأسمالية والليبرالية تتسرب إلى الماركسية ومحاولات تطبيق مقولاتها في صورة مشروعات سياسية مثل صعود وسقوط الإشتراكية الأوربية التي تخلت عن كثير من مقولات الصراع الطبقي ووافقت على الإنخراط في الانتخابات الديمقراطية للوصول إلى السلطة وتحقيق نجاحات ملموسة في خطط للتنمية الكلية ترتقى بمستوى الحياة المجتمعية وجعلت من تركيبة نوعية الحياة المجتمعية هدفاً وغاية.

وقد استطاع عالم الاقتصاد الفرنسي المرموق Jacques DELORS جاك دي لور، والذي شغل منصب وزير المالية والاقتصاد الفرنسي لفترة، إخراج جوهر بعض أفكار الفيلسوف والمفكر الأمريكي جون رولز إلى حيز التطبيق العلمي في المجتمع الفرنسي وبدا واضحاً أن ثلاثية الخيال التنموي والزمان التنموي والوصول بالتنم

التموى إلى درجة متصاعدة من الارتقاء وإطراد التحسن مسألة واقعية ممكنة التطبيق وليس مجرد أضغاث أحلام فلاسفة ومفكرين.

وضاعت منا، ومن غيرنا، فرص الاستفادة من هذه الثلاثية فى عقدى السبعينات والثمانينات، خاصة فى الربط بين التنمية فى جانب والعدالة الاجتماعية والانصاف والتحسين المطرد فى نوعية الحياة فى جانب آخر.

وإلى جانب جاك ديلور نجد العدوى تنتقل من المفكر الأمريكى جون رولز إلى الفيلسوف والمفكر الماركسى الفرنسى لويس التوسير فى مؤلفه القيم الذى جاء فى كتاب (اقرأ كتاب رأس المال من جديد) ومنه إلى زميله عالم الاجتماع الفرنسى بيير فوجيرولاس Pierre FOUGEROLLAS وخاصة فى دراسته وأبحاثه التى جاءت، خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥، فى مؤلفاته "العلوم الاجتماعية والاشتراكية" و "العمليات الاجتماعية المعاصرة" و "التحولات المشوهة والقيحة للأزمة". والتى تحمل صرخة مَدْوِيَّة عن أن المجتمع الأوروبى الغربى بصفة عامة والفرنسى بصفة خاصة فى أزمة عميقة يحتاج الخروج منها إلى خيال تنموى جديد وزمان تنموى جديد وارتقاء إنسانى جديد يبشر بثمار التقدم التتموى.

وتمثل الدرس الطيب والمستفاد هنا هو أن الأطروحات النظرية التى طرحها رولز ومجموعة الفروض التى قدّمها كنقطة بداية فى عرضه الفلسفى القديم قد وجدت أرضا خصبة وأذانا صاغية فى الفكر الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى الغرب الأوروبى والأمريكى.

بناء على مجموعة حوارات ولقاءات علمية فى عده منظمات، من أهمها منظمة اليونسكو بباريس إلى جانب عدد من الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بقضية التنمية ومتطلباتها، برز التأكيد على أن التنمية يجب أن تكون عنصر الدفع والتحرك الديناميكى للكينونة الإنسانية ذاتها لمجتمع ما. وتحتاج إلى فكر جديد وتنظير جديد ومنهج جديد يقوم على الخيال الذى يقود إلى التطوير والتجديد والإبداع الذى يختصر الوقت "أى الزمن" والجهد والنقبات وتحسين نوعية حياة الإنسان عبر قنوات التقدم التتموى.

كما أنها ساءى التنمية- هى العلامة الكاشفة لمفارقات العصر وإرادة التقدم المستمر والاحتراز من مشكلاته. ثم والعكس بالعكس إن واحدة من كبريات إشكاليات التنمية هى حسن إدراك الحاضر والواقع فى البنية المجتمعية الكلية وفى مضمونها النقدي والإيجابى بصورة تؤدى إلى ضرورة أن نعترف ونتقبل عقلنة كل مكونات ومخرجات التنمية من خلال دور الإنسان الذى عليه أن يتعلم ويَعلم. أن يشارك فى الفعل والفكر متجاوزاً تخوم الأنانيات والأيدولوجيات ويتجاوز مكونات الخطاب الاقتصادى عبْرَ مفاهيم ونظريات ومناهج جديدة يتحول فيها الاقتصاد إلى شريك فاعل ومنفعل مع الاجتماع والتربية والسياسة والإدارة وعلم النفس... الخ.

وعلينا ألا ننسى أبداً أن "الطغيان ذوماً بشانراً خير وسعد" (المقصود هنا طغيان الاقتصاد والظاهرة الاقتصادية) وأثمرت هذه الجهود من هذه المجموعة عن تكليف المفكر والفيلسوف وعالم الاقتصاد الشهير "فرانسوا بيرو" Francois

PERROUX بصياغة هذه الأهداف فى مؤلف قيم تحت عنوان: Pour une philosophie du nouveau developpement أى "نحو فلسفة تنمية جديدة. وصدرت طبعته الأولى عن اليونسكو فى العاصمة الفرنسية باريس ١٩٨٣ وأثار موجات تلو موجات من الحوارات والنقاشات فى ضرورات البحث والتفكير والتجديد. وأنقل بعض مقولات فرانسوا بيرو المضيئة والتي تتسم بالعرض الفلسفى العميق والتحليل التنظيرى والمنهجي الدقيق والذى يماثل إن لم يتفوق على زميله ونظيره المفكر الأمريكى جون رولز حينما ينتقد الخطاب الاقتصادى الرأسمالى والاشتراكى على حد سواء وأن المطلوب منهما ليس مجرد الخروج الظافر من اختبارات الواقع لكن الإسراع باتباع منطق الحق والعدل فى مطلبه المزدوج العلمى والعملى فى حقيقته الاستدلالية وحقيقته الأخلاقية والتي تبدأ باحترام الإنسان والمجتمع ومحاولة الاستفادة من مفهوم الزمن .

وأن التنمية ينبغى أن تستثمر وتستفيد فى ترقية وتأصيل الفعل التنموى من جانب، ومعنى المعرفة من جانب آخر بدأ من الفكر التأملى والعينى فى وقت واحد عبْرَ أنساق القيم ونظمها. وذلك حتى يتطابق الفكر مع الهدف الأسمى للفعل. بغير ذلك لا يكون الاقتصاد اقتصاداً ولا الاجتماع والسياسة والإدارة كذلك.

هذا المؤلف الرائع جاء فيه أن التنمية فى الربع الأخير من القرن العشرين (١٩٧٥- ١٩٩٩) وصلت إلى مرحلة الشيخوخة وأفرزت مجتمعات مقطوعة الأنفاس من اللهاث وراء الأسواق والاستهلاك والمضاربات فى البورصات والأسهم والسندات وهى تعيش حالة وصفها أحد الشعراء ("كبرياء" كذبها أو فضحها الديكور) فضوء التنمية لا ينير حياة الجميع والتطور التنموى لم يتحقق للجميع. إن البقاء على قيد

الحياة لايعنى أن الناس تعيش الحياة ذاتها. بل تعيش حالة من البلاهة بعيدا عن معانى عمق التاريخ وعلم الحياة الذى جوهره ترقية الصيرورة والتغيير والترقى. إن غلبة الأساليب والمعانى الاقتصادية البحتة حَصرت القضية فى مجرد النمو Croissance الذى أدى إلى تشوهات كثيرة فى خطط التنمية التى تحولت إلى حقيقة مبتذلة كونها شرائح الصور المألوفة التى تثيرها فكرة أنها تتحقق كلما ينمو الدخل، ويزيد إنتاج واستهلاك السلع المعمرة وصولا إلى مجتمع السوق الاستهلاكي، رغم ما يستتبعه ذلك من وصول إلى الأزمات وما تنتجه من مشكلات إلى أن وصلنا فى الربع الأخير من القرن العشرين إلى حالة أقرب ماتكون إلى أسطورة التنمية وأوهام التنمية، وهى حالة تتطلب استدعاء العلوم الإنسانية والاجتماعية بكثافة لكى تعيد لمفهوم التنمية الاستقرار ليس فقط لمعناه ولا ليقينيته ولكن أيضا لإنسانيته وعدالته وإنصافه.

وهنا نركز على مقولة فرانسوا بيرو أن الاقتصاد وحده قد ساهم وبجدارة فى توليد الصراعات على مستوى العالم ثلاثة أرباع القرن العشرين ويعيد إنتاجها - أى الصراعات - فى عالم اليوم المعقد على مستوى فئات المجتمع السفلى وصولا إلى الوسطى وما فوقها مما يتطلب ضرورة التخطيط والعمل لفلسفة جديدة فى قطاعات الإنتاج والتنظيم والتوزيع والأجور والأرباح وحماية الإنسان والمجتمع من كل أنواع الظلم والإستبداد والإحتكار. أى أن الحاجة ماسة للخيال التنموى والابداع التنموى سعيا فى الوصول إلى ارتقاء التقدم التنموى.

#### ماذا عن الواقع المجتمعى المصرى المعاصر؟

إنه فى واقعنا المجتمعى المصرى المعاصر بدأت سمات الفقر المعرفى والإدراكى بالغياب أو الإستقالة فى دراسة وفهم وإستيعاب إشكالية "التغير" الكونى العالمى، والإقليمى، والمحلى على عدة محاور أبرزها القطيعة الثنائية الغربية عام ١٩٩٠ وخروج ماكان يعرف بالاتحاد السوفيتى من حلبة السباق وظهور عالم القطب الواحد ومراجعات مجموعة السوق الأوروبية المشتركة والتى تحولت سريعا إلى الاتحاد الأوروبى مع دور خاص سياسيا وتنمويا لكل من ألمانيا وفرنسا. تلى ذلك ظهور علامات الضعف فى المكانة الدولية لدولة الهيمنة "الولايات المتحدة الأمريكية" والتى بدأت فقدان القسط الكبير من تأثيرها المعنوى واحترام العالم فى مسلسل الحروب غير المبررة أخلاقيا وسياسيا ثم التراجع الاقتصادى تحت وطأة الديون والذى وصل ذروته فى صيف وخريف ٢٠٠٨.

فى هذين العقدین الأخيرین انشغل الباحثون فى سوسیولوجیا التنمية بالقضايا الثلاث السابق الإشارة إليها (الخیال التنموى - الزمان التنموى - ارتقاء التقدم التنموى) وطرحوا أسئلة كبرى كثيرة من بينها:

**ماذا يفعل الزمن بالأشياء؟**

الأزهار تذبل وتموت كما تذبل وتمرض الأحياء بكل أنواعها لتموت. والمفتاح يبطل فعله إذا لم يواصل عمله وكذلك تفعل السيارة إذا تُركت وهو ما يحدث للآلات بشتى أنواعها. بل يحدث للقلم إذا تراخى الكاتب ولم يواصل الكتابة بل إن المخ ليصدأ، والعقل يتبدل وتتجمد الأفكار إذا لم تمارس وتفعل وتتفعل.

إن المسافة بعيدة بين الحقيقة المغيبة التى يعرفها الإنسان وبينها هى نفسها وذلك الإنسان حين يحياها. فالزمن يفعل الأفاعيل بالكائنات والظواهر والمشكلات.

فى هذا السياق إذا جاز لنا استخدام أدبيات علم الكيمياء فإن الأرض تخرج من جوفها خلال الزمن صنوفاً شتى تتفاوت ما بين الخسيس والنفيس. فى الثانى أخرجت ذهباً وماساً أو أحجاراً كريمة عَبرَ آلاف السنين لكن كيميائياً ومفكراً عربياً عظيماً هو جابر بن حيان مارس الخيال والإبداع والارتقاء عندما أراد أن يستخرج ذهباً من النحاس. حينما سأل نفسه إذا كانت الأرض قد استطاعت على مر الزمن أن تصنع من مادتها الجوفية ذهباً. فهل يصعب أو يشق على الإنسان أن يفكر ويدرس الخطوات نفسها لينتج فى بضع سنين ما أنتجت الأرض فى عشرات الآلاف من السنين وإذا نجح فى ذلك كان الفرق بينه وبينها هو الخيال والإبداع والارتقاء حينما استطاع الإنسان من خلال العلم وأدواته المنهجية أن يختصر الزمن الذى تتحقق فيه النتائج. فهناك فرق بين الإنسان السيميائى والإنسان الكيمياءى، كما يفعل علماء الكيمياء للفرقة بين الأول القديم والثانى الحديث الذى يختصر الزمن لينتج الذهب فى أقل من عمر الإنسان العادى.

أجل إن للقدم فى ذاته هيبة ورهبة لأن فيه معنى الدوام الذى يُذكرنا بالخلود ويخرجنا من محدودية اللحظة العابرة إلى اللامتناهى فى إطلاقه. مثال ذلك الفنان المبدع الذى شَيدَ معبد الكرنك من الجرانيت بالوان وأشكال لاتبلى ولا تزول على مر الزمن ولكن للجديد شحذاً للعقل وتنشيطاً للروح وحفزاً للرقى. وهنا الفارق بين المجتمعات فى نظرتها للعلاقة بين الإنسان والزمن، وظاهرة التنمية والزمن، وحركة التقدم والزمن، والعلاقة الجدلية بين الثبات والتغير وما الذى يجب أن يبقى ثابتاً من جوانب حياة المجتمع، وما الذى يجوز أن يتغير، ثم ما ينبغى ويجب أن يتغير.

إن من حققوا قفزات هائلة فى سلم الارتقاء فى التقدم التنموى هم الذين اهتموا بالمستقبلات وعلومها وفنونها ومناهجها عبر الأضلاع الثلاث السابقة وشجعوا

واهتموا بالانجذاب دائماً إلى الأمام والأحسن وإذا ما استدعى الإنسان في نفسه شيئاً من تراثه الماضي فلكى يستعين به على قوة الوثبة على شذ الخيال وحسن استثمار الزمان بالإنجاز والتقدم.

ماذا جرى لنا في مجتمعنا المصري خلال العقدين الأخيرين؟ (١٩٩٠ - ٢٠١٠) لم يدرك الحكام أن التحول عملية جدلية تاريخية هائلة لاتعرف الجمود ولا السكون. في هذه الفترة بدا وكأن المجتمع يفقد البوصلة التي تحدد له الاتجاه الصحيح وبدأت حالة من الركود تعم كل شيء وحالة من التوهان في كل مفاصل الدولة واقترن ذلك بحالة من الاستبداد السياسي من جانب، والسلبية السياسية من جانب آخر، ويشند الحصار بهدف إجهاد حالة الحراك المجتمعي الوطني والذي بدأت قسامته واضحة منذ عام ٢٠٠٥ وشدت أنظار العالم أجمع على أن في مصر طاقات هائلة ترفض الظلم والقهر، طاقات تسعى من أجل الاستقلال التنموي والحرية والكرامة والديمقراطية ثم جاءت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التي أفرزت واقعاً مجتمعياً جديداً يتطلب استخدام المنهج العقلاني الموضوعي وتحليل تاريخ تطور مجموعة العوامل التي ضاعفت العوامل التكوينية للمأزق الذي نحن فيه.

نحتاج لطرح أسئلة واجبة وإجابات تنطلق من منهج قويم لايقودنا إلى حالة من بهتان المعالم وضياح ذاكرة التاريخ وانقطاع المسيرة الجدلية للمجتمع وأنساقه، وفي مقدمتها أنساق القيم، منذ عدة عقود وتحديداً العقود الأربعة الأخيرة وكأننا في حالة التيه أو الضياع ونحن نبحث، على سبيل المثال فقط، لماذا وصلت كوريا الجنوبية وماليزيا وجنوب أفريقيا والبرازيل بل والهند إلى ماوصلوا إليه تنموياً وارتقاءً وما وصلنا نحن إليه تخلفاً وضياعاً.

وبدا المجتمع وهو يبحث في حالة التوهان أو الضياع يصل إلى ساحة متقطعة الأوصال تكاد كبرى معالمها أن تنزوى وتتلاشى بينما تظل عوامل تكوينية أساسية مهمشة بل وأحياناً مهملة إلى حد التغيب وفي مقدمتها العناصر الثلاث السابق ذكرها: الخيال التنموي، الزمان التنموي، ارتقاء التقدم التنموي.

واحدة من مأسينا التنموية في العقود الثلاث الأخيرة تجاهلنا للزمان التنموي وتجاهلنا للتاريخ في مجتمع مثل المجتمع المصري. تجاهلنا التاريخ كمفهوم وكبعد إستراتيجي في التمييز بين الوقائع ودلالاتها والتي تقاس بالمستوى الحضاري للمجتمع وما استطاع أن ينجزه ويتراكم لديه من تجارب اجتماعية واقتصادية وثقافية وعلمية وسياسية وقيمة انطلاقاً من ممارساته الخاصة وطبيعة تفاعلاته الإيجابية منها والسلبية مع محيطه المحلي الوطني والإقليمي والدولي الصديق والعدو، القريب والبعيد، المناهض المعادي والمتعاون والمساعد على حد وسواء.



إن عامل الزمن يكتسب طابعاً محورياً وحاسماً في فترات الأزمات التي يعيشها المجتمع ويمر بها الوطن بحيث يكون القادر على استثمار عامل الزمن بطريقة فيها خيال علمي وإبداع يكون هو القادر على حسم الصراع في جوهره لفائدته وصالحه. في ضوء الظواهر والأحداث التي تجرى في مجتمعنا. وما يجري حولنا إقليمياً ودولياً يحق للباحث العلمي الأمين أن يتساءل - بل يجب عليه إلزاماً أن يتساءل- هل مازلنا نحن المصريين متشبثين بصنع مستقبلنا التتموي وفق المنهج العلمي الصحيح أم أن ذلك المستقبل يكاد يفلت من أيدينا؟ وهل أضحي المستقبل بألياته وأدواته غريماً لنا ونحن معادين له مستسلمين لأقداره ومقدراته بدلاً من مواجهته واستنناسه وترويضه وتطويره حتى يكون لنا قارب نجاه مما نحن فيه؟

هل يمكن لنا أن نلحق بركب السياق الحضاري الشاق والقاسي أم أننا عاجزون عن ذلك كما يدعى البعض أمثال الكاتب السياسي الأمريكي توماس فريدمان الذي يزعم أن هناك أسباباً في مجتمعاتنا العربية وثقافتنا تحول بيننا وبين المشاركة في صنع حضارة العصر في ضوء غابة المنافسة التي أفرزتها العولمة؟

إذا كان هناك من يريد استبعادنا من حلبة السباق الحضاري فهل نستسلم لذلك؟ وإذا كان الجواب بلا القاطعة، فإن الركون للواقع المعاش أو تقبله يعد نوعاً من الانتحار الحضاري بكل معنى الكلمة، والبديل هو إعادة النظر فيما بين أيدينا من موارد بشرية وإنسانية واجتماعية واقتصادية وثقافية تسمح لنا ببلورة حالة من فائض القيمة الاجتماعي يوفر مقومات خوض سباق التقدم التتموي الذي يوزع الأدوار ويرشد استخدام الموارد المتاحة وعلينا في هذه المؤسسة العريقة (معهد التخطيط) أن نتمسك بإرادة البقاء ثم التفوق حتى لانواجه الانقراض معرفياً وتتموياً.

هل دخلت التنمية في مصر في حالة من حالات تهافت المعنى وهباء الحقيقة فيما مرت به من مراحل ثلاث (أ - منتصف الخمسينات حتى سبتمبر ١٩٧٠، ب- مرحلة الانفتاح بعد ذلك حتى أكتوبر ١٩٨١، ج- العقود الثلاثة الأخيرة) وهل خضعت للنقد الموضوعي ثم نقد النقد؟ وإذا كان الجواب بلا ... فما العمل؟

هناك وهنا (نقصد بالأولى المجتمع وبالثنائية منظومة التخطيط والمعهد في قلبها بحكم ما ينبغي أن يكون ولكنه في هامشها بحكم الواقع منذ ما يزيد على عقد من الزمان - وتلك إشكالية ليس هذا مجالها ولا مكانها الآن على الأقل) قضايا جوهرية ذات معنى شاخص في حياتنا الراهنة بعضها مفروض علينا بسبب عدد من الموروثات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أثرت ولا تزال على قضية التنمية إلى حد الأزمة والبعض الآخر ينتمي إلى جدليات الحداثة والتحديث على مستويات المنهج والتنظير وقد تخلفنا كثيراً في هذا الجانب كما يعرف ويدرك الكثيرون من

أهل الإختصاص والبعض الثالث ينتمى إلى أسباب تتصل بحالة اللبس أو الخلط فى حياتنا المجتمعية الروحية والعملية وخاصة مايتصل بالحرية والعدالة والديمقراطية والدين والنهضة والإنسان والقيم... الخ. وكلها أو معظمها تؤثر وتتأثر بقضية التنمية. ومانراه ونسمعه ونعايشه فى الواقع الآن خير دليل على صحة ودقة مانقول. من أبرز صور أزمة التنمية فى الواقع المجتمعى المصرى المعاصر أن قضية التنمية من أكثر القضايا جوهرية فى حياتنا المعرفية والعقلية والروحية بل إنها تعكس - من وجهة نظر كاتب هذه السطور - بعض أوجه القصور فى وجوه التطور الثقافى العام فى مجتمع مصر المحروسة فى لحظاته الحديثة والمعاصرة والدليل على صدق هذا القول فى واقع الحال ماصرح به بعض كبار المسؤولين قبيل الثورة أكثر من مرة ومرات (رئيس وزراء سابق ثم وزراء الاستثمار والمالية والتخطيط وآخرون كثر بتساؤل استنكارى لماذا لا يحسون ولا يدركون (أى المجتمع والناس) بإنجازات النمو المبهرة على حد قولهم؟).

انشغل المجتمع، أو أشغل قصدا وعمدا أو غير ذلك بموجة الليبرالية وانعكاساتها على الحرية السياسية والاقتصادية ونسى الكثيرون أو تجاهلوا قصدا أو إهمالا، ولا أقول جهلا أو تجاهلا معاذ الله، المرتبة الأعلى والأرقى وهى الليبرالية التكافلية والأخلاقية والقيمية الأدهى والأمر أن هذه الموجة علا فيها صوت الديمقراطية حتى لتكاد أن تصبح مذهباً بدلا من أن تكون طريقة "فى اختيار الحاكم وشكل الحكم" برغم كل عيوبها وعثراتها ونقائصها وكيف ينشغل المجتمع المتقدم تنموياً فعلا بتصويب وإصلاح هذه العيوب أولا بأول والنماذج العملية أمامنا كثيرة غربا وشرقا. (اليابان والهند - وألمانيا وفرنسا).

من أخطر أوجه مازق التنمية أنها فى علاقتها بالإنسان المصرى انشغلت بالمهم وهو الحاجات الأساسية: الغذاء، الدواء، الكساء، المسكن، المواصلات والاتصالات، والتعليم. وبرغم القصور والعثرات والإخفاقات فى هذا المهم فإنها نسيت أو أهملت الأهم وهو تنمية العقل المصرى. وبلغ الإفراط فى هذا القصور مبلغه حينما عجز عن اقتحام "حالة العقلانية النقدية". ثم الحدائة بمراحلها وأنواعها.

صحيح اهتم كثيرون، أفرادا أو مؤسسات، بجانب أو زاوية العقل المعرفى فى الإنسان. لكن المؤسف والمحزن عدم الالتفات إلى العقل الوجدانى الذى غاب غياباً يكاد يكون كاملاً أو ماشابه ذلك فى مؤسسات التعليم والثقافة والإعلام إلا ما تيسر من بعض المنتجات الفنية من شعر ورواية ومسرح... الخ. وربما كان ذلك سبباً ضمن أسباب أخرى كثيرة فى التلكؤ أو التعثر فى انتقال المجتمع إلى مرحلة التحديث والنهضة، تعرضت مصر لحالة من شبه الانسداد البنىوى فى أركان البناء الاجتماعى الكبير شارك فى هذا الانسداد عناصر وآليات كثيرة قد لا يكون هناك علاقة مباشرة

بين بعضها البعض لكنها سرعان ما تتداخل وتتفاعل وينتج عن ذلك شئ أكبر خطراً وأعظم تأثيراً أشبه ما يكون بالإعصار .

قبل الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ كان هناك إتجاه عام يسيطر على غالبية شرائح المجتمع بالإحساس بانسداد الأفق وغياب الرؤية، والمهانة وتفشى سمات الظلم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والإنسانى، وحصار الناس والتضييق عليهم فى معاشهم يضاف إلى ذلك فشل أجهزة ومؤسسات الدولة فى أداء مهامها الأساسية ثم علامات تدهور وأحياناً انهيار الخدمات الأولية فى قطاعات التعليم، الصحة، الإسكان، المواصلات، الرعاية الاجتماعية . . . الخ .

وصاحب ما سبق تفشى حالات الرشوة والمحسوبية، ليس هذا فقط بل تحكّم جيل تجاوز عمره الافتراضى فى قيادة وتوجيه مؤسسات الحكم بمنطق السيادة المطلقة وأحاط نفسه بمن يزين له سوء عمله وامتد ذلك إلى ما كان يعرف بالمعارضة المستأنسة . وتعدد مظاهر استخفاف السلطة والسلطين بالناس، فزادت درجة الاستخفاف بالدولة بفعل العولمة وتداعياتها . فعم الإحباط وتراكم اليأس . الشئ الغريب أن الدولة تحولت طيلة العقود الأخيرة إلى دولة بوليسية حيث كانت أجهزة الرقابة تمثل عين السلطة على المجتمع فى حين أنها فى المجتمعات الديمقراطية تحمى المجتمع أولاً والدولة ثانياً .

بعد أن استقرت الأمور نسبياً وسقط رأس النظام وأقطاب رموزه بدأ الخلاف والاختلاف بين مكونات مختلف القوى الفاعلة فى المجتمع بدءاً من السلطة الحاكمة حينئذ - المجلس الأعلى للقوات المسلحة - وحكومة د . عصام شرف الأولى والثانية إلى الأحزاب القديم منها والحديث بمن فيهم الإخوان المسلمون إلى منظمات المجتمع المدنى الرسمية منها وغير الرسمية إلى النخب السياسية بمختلف أطيافها وصولاً إلى النقابات المهنية وفى طليعتها نقابة المحامين والصحفيين والأطباء والصيدلة والمهندسين والمعلمين إلى نوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات . . . الخ وبدأ الخلاف واضحاً فيما عرف بالاستفتاء على التعديلات الدستورية وفتنة الدستور أولاً أم الانتخابات أولاً وكان ما كان فى أن تجر العربة الحصان وليس العكس وظهرت تيارات واجتهادات منها من يرى فى الثورة مشروعاً لإسقاط الدولة فى مصر المحروسة مؤسسة تلو أخرى وتفكيكها وذلك تمهيداً لصالح إما قوى الإسلام السياسى فى الداخل أو الخارج أو الاثنى معاً وآخرون يرون أن صاحب المصلحة ليس كذلك -أى قوى الإسلام السياسى- ولكنه أمريكا وإسرائيل وأحياناً يذهب آخرون إلى أن صاحب المصلحة ليس هذا ولا ذلك ولكنه إيران وقطر . . . الخ .

شدة المأزق بدت صورها القاتمة في شرائح مجتمعية كثيرة رأت وقرأت وحللت ظاهرة الثورة العظيمة في ٢٥ يناير إما بصورة جزئية ومبتسرة، وإما رؤية إسقاطية مرضية ولكن هناك من قرأ وفسر وحلل بدرجة من الأمانة والموضوعية متحرراً بقدر من الدقة والأمانة فيما يكتب أو يقول.

نماذج دالة لما سبق حيث وجدنا من فسر ما حدث على أنه محاولة لتركيح مصر وحرمانها من حرية الحركة بشكل قوى فيه استقلالية وكرامة وكأنها قبل الثورة لم تكن هكذا. فأين لهؤلاء من حمرة الخجل. وهناك من ذهب إلى أن هذا الحدث العظيم "الثورة" مشروع أمريكي يهدف إلى أمركة مصر والقيام بعملية غسيل مخ لمجتمعها خاصة الشباب منهم وتحويلهم لأمريكيين جدد بلا جذور مصرية أو انتماءات عربية.

وهناك من ذهب إلى أنها مشروع جديد لإذابة مصر في محيط العولمة تحت برامج دعم الديمقراطية بعد أن فشل مشروع الشرق الأوسط الكبير والوسيط والصغير. أما التفسير الذي يعكس حالة من الاستهانة بقيم المجتمع، التي قد تضعف حيناً وتمرض حيناً آخر لكنها سرعان ما تتعافى من جديد، فيرى في الحدث العظيم نقلاً ناعماً هادناً لقيم المجتمع الأمريكي إلى عقول ونفوس شباب مصر. خاصة بعد أن ذاع وشاع أن هناك دورات ومعسكرات قد تم عقدها لهؤلاء الشباب بواسطة الأمريكان في بقاع كثيرة في العالم وخاصة في بعض دول أوروبا الشرقية.

لكن وسط هذا التيه وهذا الغبار الكثيف هناك أكثر من شمعة في دياجير الظلام وهي ميلاد نسق صحيح سليم في قيم الوعي المجتمعي المصري تمثل في شرائح مجتمعية متعددة من الشباب الثائر ومن تجاوزوا هذه المرحلة العمرية بكثير لكنهم يملكون روح الشباب وعزيمته. هؤلاء الذين رأوا وفسروا الحدث العظيم "حدث الثورة" كمشروع تكاملي لتغيير كلي في البنية المجتمعية المصرية المتكلسة لتخليصها من أخطبوط الفساد والاستبداد والظلم والقهر والتخلف السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

هذا المشروع هو نسق من القيم جديد بدأ مولده منذ سنوات وسنوات قبل ٢٥ يناير ٢٠١١ حيث ظهرت ملامحه في أحداث المحلة الكبرى في ٢٠٠٥ ثم كفر الدوار وبعدها كفر الزيات مروراً بالقاهرة والإسكندرية وصولاً إلى المنيا وأسيوط حتى الأقصر وأسوان.

إن ألواناً شتى من الرفض الكلي أو الجزئي لممارسات النظام ملأت فضاءات المجتمع المصري عبر السنوات التي أعقبت انتخابات ٢٠٠٥ ومسرحية التعديلات الدستورية والتي كشفت مظاهر انتهاك حقوق الإنسان وقهر المواطنين وتزايد فشل النظام في إدارة شئون البلاد. كل هذا، وغيره كثير، أحدث نوعاً من الحمى في

العقل الجمعي وأنساق القيم فيه مما أدى إلى نوع من الانصهار، أشبه بأفران صهر الحديد، يتم فيه لفظ الشوائب وطرد الخبائث لكن يبقى الجيد بل ويقوى .  
 المهم – من وجهة نظر صاحب هذه السطور – أن أنساقاً جديدة من القيم قد ولدت من جديد وبعضها فيه ما فيه من عصى موسى عليه السلام ومعجزات عيسى عليه السلام وآيات بينات من سنن المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم . منها أن كثيراً من الأصنام قد تحطمت وقلاعاً من الظلم قد تهاوت . ثورة مصرية جديدة فتحت الشرايين المسدودة فى البناء الاجتماعى لكن لا أحد يزعم أو يدعى أنه يرى الصورة الكاملة لكل ما حدث ويحدث . فهناك اتفاقيات وتربيطات وصفقات تحت المناضيد وأحياناً مؤامرات بين هذا الطرف أو ذاك . وهناك قرارات مختلفة لنفس الفعل أو الحدث أو المصيبة . الباحثون المنصفون يجتهدون ويحاولون الاقتراب من الحقيقة أو جزء منها .

لقد تغير العالم تغيرات كبرى – والنظام فى مصر لا يريد بل ولا يفكر أن يتغير لثلاثين عاماً حتى شاخ ومات وهو فى مكانه يتظاهر بالحياة وهى معن فى الاستخفاف بالمجتمع وتهميش أكثر من ثلثيه سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً .  
 إن مجموعة أنساق القيم تشكل حجر الزاوية فى أية خطة تنموية ناجحة لكن مجموعة هذه الأنساق تعرّضت لتحولات وتبدلات فى زمن العولمة .  
 وعلى سبيل المثال لو أخذنا قيمة العدالة نموذجاً . فلقد تعرّث الوعى المجتمعى المصرى أو العقل الجمعى أيا كانت التسمية فى جعلها – أى العدالة – فى مكان الصدارة من القيم التى يصر على تفعيلها وجعلها العلامة الفارقة بين خطة تنموية تقدس الفرد والمنفعة والمكسب والخسارة وبين خطة تنموية ذات رؤية حضارية تجعل من الخير العام والنفع العام وشرائح المجتمع الكبير بعماله وفلاحيه وبسطاء كوادره وموظفيه وحرفييه غايته الجوهرية .

كيف ننقل من حالة الأقول التتموى إلى حالة تؤذن بمرحلة الإشراق التتموى والخروج من حالة الاشتباك بين ما يسمى بالليبرالية والعلمانية والمدنية من جانب والإسلام الأصولى أو السياسى من جانب آخر على أن يبقى الانتباه مشدوداً نحو قيمة الزمان التتموى ،والخيال والإبداع التتموى، ثم ارتقاء التقدم التتموى .  
 الدين باق ومقدس من جهة المفهوم والدلالات والممارسات والفعل . وقد احتل أعظم قدر من الاهتمام فى فكر النهضة والتجديد المعاصر . وهو عصى، نعم عصى، على محاولات التشويه أو الاحتكار أو الحالات الأيدلوجية محليا وإقليمياً ودولياً منذ الحملة الفرنسية على مصر ثم الإحتلال البريطانى وصولاً إلى أحداث البرجين فى

الحادى عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠١ إلى الحملة على ماتم وصفه بالإرهاب الإسلامى... الخ . ممن يغردون خارج السرب .

أنساق القيم وصياغة مستقل تنموى جديد ..

كثير من المجتمعات النامية ومنها مجتمعنا المصرى لم تنجح فى أن تتجنب حالات الانشطار أو القطيعة بين القيم والثقافة وبين الإقتصاد المعولم أو ما يعرف باقتصاد السوق وما تبعه من طوفان التكنولوجيا الحديثة والتقدم المذهل فى عالم الاتصالات والمواصلات وتحديدا شبكات الانترنت.

وإذا كانت العولمة قد نجحت فى إقامة ما أطلق عليه "جيروم بندى" فى مؤلفه "مفاتيح القرن الحادى والعشرين مجتمع السوق المفتوح المعولم" فإنها قد تعثرت أو فشلت فى إقامة مجتمع القيم خاصة القيم البناءة والايجابية المشتركة التى تسعى لإقامة مجتمع جديد قوامه العدل الاجتماعى والتضامن والتعاون. مجتمع يحضن جميع شرائحه وطبقاته، ويحارب الظلم والفقر وعدم التمييز واحترام التنوع المبدع والذى يفتح أبواب التقدم .

ليس لأحد - كما تؤكد وثائق اليونسكو.الكثيره والمتكرره والتي تربط بين التنوع الثقافى والإبداع- أن يفرض على الآخرين نظرتة للحياه والمجتمع والعالم ولا ثقافته وطريقة تفكيره أو قانونه الأخلاقى. حيث إن القبول باختلاف الرؤى يعد ضرورة حتمية خاصة فى قضية تتصل بحركة مجالات التنمية وأهدافها الكبرى والمتمثلة فى تحقيق التقدم خاصة بعد أن ارتبط ذلك الهدف فى مسار عالمى شامل ساد المجتمع العالمى الكبير منذ قرابة الربع قرن تقريبا دون الوقوع فى النسبية وتفريعاتها حيث أن القيم التى تتقسامها مختلف مكونات المجتمع تحض على البناء وليس الهدم والتعاون وليس التنافر والصراع والعدل وليس الظلم .قيم تساعد المجتمع على تجاوز حساسيات الأقليات بتمسكها فى التعبير عن نفسها دون أن تعرض هويتها الخاصة للحظر . وهنا نطرح تساؤلا كبيرا ومحوريا نوجزه كما يلى:

١- فى الماضى أثبتت الأندلس فى العصر الذهبى للخلافة فى قرطبة إمكانية بناء نموذج لمجتمع متقدم ذا قاعده ثقافية متاهية قاعدتها تعدد الهويات بفضل ما أطلق عليه فريق من المفكرين بالمغامرة الكبرى للفكر والقيم السوية التى كانت تتقسامها مكونات المجتمع فى حينه وهى قيم تتقارب كثيرا من تلك التى تعتبر فى عالم اليوم من مكتسبات الحدائه حيث استطاعت الجاليات الأكثر تنوعا فى التعبير عن نفسها وذاتيتها وكذلك استطاعت مختلف الثقافات التفاعل مع بعضها والاستفادة من تجارب الآخرين دون أن تتعرض هويتها الخاصة للحظر. فماذا جرى لنا فى الحاضر؟ وماذا عن القيم التى تسود عصرنا ومجتمعنا؟ وما هو أثرها على نسيج العلاقات بين الناس والمجموعات؟

٢- إن المحطات الكبرى فى التاريخ كانت دائما تلك التى أعلنت من شأن منظومة القيم التى أعلنت بدورها من شأن الإنسان.

هناك من يرى من المفكرين والباحثين أن هناك قطيعة درامية نشأت بين زماننا الداخلى (الروحى - النفسى الاجتماعى) والزمان الخارجى (التقدم العلمى والتطور التكنولوجى ، وثورة المعلومات والاتصالات). والمصيبة الكبرى والأكثر حدة فى الوقف الحاضر تتأتى من كوننا لا نسيطر بالدرجة الكافية على الزمان الداخلى مما أفقد الكثير من الجماعات النوعية القدرة على الخشوع، التواضع، مراجعه الذات ونقدها، والنظر إلى المجتمع فى ذاته كقيمة كبرى تستحق العناية والرعاية والسهر عليه من الجميع ، كسهر الأم على طفلها الوليد. وهذا يتطلب أن يكون ذلك المجتمع منتجا للغذاء الذى يكفيه والدواء الذى يشفيه والمسكن الذى يؤويه وسلسلة الحاجات الأساسية التى تحافظ على وجوده وتعيه على أداء وظيفته ورسالته كإنسان مواطن نافع منتج ، متعلم، متعاون، يعلى من قيمة الواجبات قبل المطالبة بقوائم الحقوق. مجتمع يوازن ويوازن بين التوازن التنموى لقطاعات الزراعة، الصناعة، التعليم والتربية والبحث العلمى، الثقافة، الفنون والآداب والموسيقى، والحرص كل الحرص على علاج و.قاومة كل أنواع البؤس الأخلاقى الناتج عن الطفرة التكنولوجية التى أنجزتها الثورة العلمية خاصة فى العقود الثلاثة الأخيرة نتيجة طوفان العولمة وتحويل كثير من المجتمعات إلى أسواق والتى تحول بعضها -أى المجتمعات - إلى غابة تحت لافتة حرية السوق وآليات السوق وقوانين السوق. والتى أدت إلى أفول أو غروب قيم وثمروق قيم أخرى ... وبعيدا عن الخلاف بين كل من المفكرين هايدجر "الميتافيزيقا"، ودريدا "الفلسفة"، فى جانب و "إيمانويل كانت" فى جانب وفى دراسته عن "العدالة والرحمة والحرية" حول قيم الغيرية -والتي توجد حالة من الخوف من تأنيب الضمير- فإن فاعلية القيم تنمو وتتكاثر وتولد إنسانا جديدا يستمتع بحظه الأخلاقى فيتخيل ويبدع ويجدد، ومن ثم يحدث التقدم.

٣- إن كلمة أفول لا تعنى مجرد انحدار الشمس ساعة المغيب، وإنما تنطوى أيضا وبالضرورة على الإيذان بشروق فجر جديد. وهى تقريبا نفس الفكرة التى عبر عنها وشرحها العنمة "بن مسكويه" فى بحثه القيم عن الأخلاق فى الإسلام الحنيف واصفا الحالة التى تحمل نقاء أشمل وروحانية أكبر، كما أن فيها من الحقيقة أكثر وأكبر من تلك التى نراها ونلمسها ونقيسها. وهى باختصار علم الاجتماع الاخلاقى *la sociologie morale* ... حالة الحضور الممتلى التى تفرز ما يسمى بالحضور الحاسم واليقين الثابت: الذى يعالج أولا بأول أى إشكال لا حق فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى ويضع الأساس، بدرجة إيجابية، لتوازن الأدواق والسلوكيات والقيم.

هذه الحالة تؤدي إلى حالة من الرغبة في الإنجاز والتجديد وصولاً إلى الإبداع، وهي حالة من حالات الحدائثة التي تفرز منظومة التقدم الأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإداري والعلمي والتربوي ومن ثم الثقافي، أي مستويات أرقى من ظاهرة التقدم التنموي الذي ينقل المجتمع من وضعه معينه يعيشها في الحاضر إلى أخرى أحسن وأفضل وأرقى في غده ومستقبله.

٤- ما سبق يفتح للمجتمع - أي مجتمع - أبواب الدخول إلى حالة من حالات الإنجاز التنموي في الحدائثة والارتقاء بها، أي الحدائثة إنسانياً ونفسياً واجتماعياً واقتصادياً ومن ثم ثقافياً ويتم ترجمة ذلك على صعيد نوعية العلاقات بين الأشخاص من الأسرة والمدرسة والمسجد والكنيسة والنادي والمصنع والمزرعة والمؤسسات المجتمعية، وهذا يساعد المجتمع على ما يسميه علم اجتماع التنمية بناء ثقافة الاختزال الحقيقية لبلوغ التنمية المتواصلة والمستدامة إنسانياً، أخلاقياً، اجتماعياً، اقتصادياً، ونفسياً. وهذا الاختزال هو الذي نقصده بالزمان التنموي الموجب وهو ذاتة جوهر ما دعى إليه جيمس ولفاسنون مدير البنك الدولي حينما طالب وبشدة منظومة الثقافة والتربية وعلم النفس والاجتماع والاقتصاد بتهيئة العقلية المجتمعية وسيكولوجيات الجماعات لاختيار هذا الطريق الذي وإن بدا صعباً في البداية إلا أنه سوف يأخذ منحى برجماتياً يؤدي إلى توفير الوقت والجهد والنفقات وصولاً إلى التغيير التنموي الموجب الذي يفتح أبواباً للتقدم. وهذا ما شرحه بأسهاب جيانى فاتيما أستاذة الفلسفة في جامعه تورينو في مؤلفين:

١- نهاية الحدائثة *Fin de la modernite*.

٢- المجتمع الشفاف *La societe transparante*.

ثم طور هذه القضية لاحقاً في بحثه الذي نشره عام ١٩٩٨ في كتاب عنوانه "الأمل في الاعتقاد *L'esperance en croire*."

### العلاقة بين المجتمع والقيم والزمان التنموي

١- إن العلاقة بين المجتمع والقيم والزمان التنموي علاقة مركبة خاصة أن قضية منظومة القيم متحولة تتعرض للتغيير من زمن لآخر ولا يدري المجتمع إلى أين تسير خاصة وهو يحاول المحافظة على مقوماته الأساسية وخصوصياته الإنسانية. وفي الأونة الأخيرة، مع نهاية قرن مضى "القرن العشرين" وآخر ولد جديداً "القرن الحادى والعشرين"، يتساءل العقل الجمعى: القيم إلى أين؟ وماذا نصنع بالقيم؟ هل تساعدنا على الحركة الواعية لمستقبل أفضل؟ وهل مؤسسات المجتمع تعي وتدرك أهمية بلورة أنساق أخلاقية جديدة من أجل المستقبل؟ أخلاقيات لزم من جديد.



٢- إن كثيرا من المجتمعات تعاني من اختلال العلاقة بالزمن وهي مهمومة أو مرتبكة ومشغولة بمفارقة رئيسة تضعها في مأزق، فهي تشعر بالحاجة الشديدة لاستشراف المستقبل القريب والوسيط والبعيد بهدف المحافظة على بقائها واستمرار وجودها فضلا عن الحرص الشديد لضمان درجة من درجات التقدم في نوعية الحياة كما وكيفاء، وذلك هو الشق الأول من المأزق.

أما الشق الثاني فهو الافتقاد لمشروع مجتمعي كبير مستقبلي، وهنا قد تنبرى بعض الفئات للحديث عن طلاق بانن وانفصال واضح بين الرؤية المستقبلية والمشروع. وهذا الانفصال أو الطلاق يزداد حدة بسبب الافتقاد الشديد في التعامل مع ثورات ثلاث اجتاحت العالم في العقدين الأخيرين وهي: أ- ثورة المنهج. ب- ثورة النظريات. ج- ثورة التصورات المنطقية على المدى البعيد. ليس هذا فقط فلقد دخل عنصر جديد فرض نفسه فرضا وهو العولمة وماظهر فيها من تقنيات حديثة فرضت على المجتمعات منطق "الزمن الواقعي" *Le temps actuel*. ومشكلة الزمن الواقعي أنه ملتصق بشدة بالنظرة قصيرة المدى. وهذا يبدو واضحا في سيطرة سطوة المال والإعلام وتزييف الوعي وسرعة تعديل القرارات السياسية عند قرب مواعيد الانتخابات في المجتمعات الديمقراطية، المجتمعات القديمة في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، والتي يتناقص حجم المساعدات التي تقدمها للتنمية.

٣- كل هذا وغيره في مقابل استبداد وطغيان منطق الحاجات الفردية الذي يستخدم مبررا لمنطق الأقوياء الأغنياء المتمثل في مقوله "أنا ومن بعدى الطوفان". يتزامن هذا المنطق وللأسف الشديد مع تضاول مضطرد لمنطق المشروع الجمعي "وفريق العمل الجمعي" والأنكى والأمر بل والمحزن العجز عن صياغة مشروع جمعي لمستقبل المجتمع طويل المدى يحمل في طياته أملا في المدى البعيد.

٤- الحالة السابقة تلك أجاد تشخيصها وتحليلها المفكر وعالم الاجتماع الفرنسي جيروم بندي *Jerome Bindè* والذي شغل لسنوات منصب نائب مدير عام العلوم الاجتماعية والإنسانية بمنظمة اليونسكو والذي أجاد وأفاد في مباحث سوسولوجيا المستقبل. وفي الجزئية التي نحن بصدد دراستها بعمق وهي الزمان التنموي، والخيال والإبداع التنموي فكان التركيز في الاستفادة من بحثين هامين للغاية تحديدا وهما:

#### أ- أخلاقيات المستقبل

ب- لماذا يجب أن نستعيد الزمن الضائع؟

ولقد تم نشر هاتان الدراستان في الدوريه العلمية الفرنسية " الشهيرة " مستقبلات في عددها الصادر بباريس عام ١٩٩٧ وكيف أن حالة المنطق الأناني الذي تم توصيل مفرداته في الفقرات السابقة يحدث بالضرورة خلخلة في بنية الزمن .

وكان اللحظة الأنية تلغى الزمن. أو أن الحاضر يخنق المستقبل أو يصادره، كما أن إنسان اليوم بأنانيته أو عجزه أو قصوره يعطى لنفسه اليوم حقوقا على حساب إنسان الغد ويهدد توازنه وضروراته واحتياجاته بل ويهدد تلك الحياة ذاتها. وهنا نطرح سؤالا هاما للغير بالرغم من صعوبة الإجابة عليه بدقة وموضوعية في ظل ما يحيط بالمجتمع حاليا من صعوبات متشابكة ومعقدة وهو: كيف نعيد صياغة بنية الزمان التنموي؟ أو كيف نعيد للزمن جوهر قيمته أو نعيد له الاعتبار الذي يستحقه ونستحقه ونون الجمع هنا عائدة على المجتمع - وهي الإشكالية التي تعرض لها بالبحث والدرس كثير من المفكرين نذكر منهم:

المفكر البلجيكي فرانسوا أوست في دراسته الموسومة " من العقد الاجتماعي إلى نقل الموروث المتزامن والمتلاحق " Du contrat social a la transmission: Le simultane et le successif والذي جاء ضمن أعمال مؤتمر البيئة في القرن الواحد والعشرين الذي عقد في باريس عام ١٩٩٦.

وكذلك المفكر الفرنسي مارسيل بروست Marcel BROUST في دراسته "البحث عن الزمن الضائع ١٩٩٠، ed. A la recherche du temps perdu"، وفرانسوا إيوالد في دراسته فلسفة الوقاية المنشورة في مجلة الحولية الاجتماعية الصادرة في باريس عام ١٩٩٦ Francois EWALD, Philosophie de la precaution; L'annuaire sociologique, Paris ١٩٩٦، وآخرون كثيرون لا يتسع المجال لعرضهم.

فمثلا يرى فرانسوا إيوالد أن النموذج الأخلاقي للعقد الاجتماعي لا وجود فيه لواجبات إلا بين أشخاص متساوين تقريبا فيما بينهم وملتزمين بعلاقات تبادل منظمة ترتبط على القبول بشروط متبادلة عادلة. في الوقت الذي يفترض فيه أهمية الالتزام بتربية أخلاقية تحترم الزمن المستقبلي وأخلاقياته التي تراعى وتأخذ في الاعتبار حقوق الأجيال التي سوف تولد في المستقبل وأن مكونات الزمن الحاضر بكل ما فيه ليست ملكا لنا وحدنا.

٥- الإشكالية الثانية تبدو في حالة من القصور أو قصر النظر في علاقة المجتمع بالزمن من خلال مؤسساته وهيئاته وجماعاته خاصة تلك المتصلة بالتنشئة الاجتماعية بمراحلها المختلفة ومؤسسات التعليم وقطاعات الإنتاج المختلفة والخدمات، وهناك خلل في العلاقة بالزمن الماضي القريب والمتوسط والزمن البعيد والحاضر والعجز عن استثماره الاستثمار الأحسن والأفضل واعتباره قيمة كبرى ينبغي حسن استثمارها فيما ينفع ويفيد حيث يعتبر ذلك فضيلة أخلاقية كبرى وأداة لإرساء المداميك الأساسية للتنمية والتقدم. وأول هذه المداميك أنساق جديدة في القيم تحترم الحق والعدل والنقد وجدية التفكير والتعبير والإبداع وأن العمل المنتج عبادة وتجويده إخلاصا فيها ولها.

هل هناك علاقة ترابطية بين نسق القيم والزمان التنموي ؟  
وإذا كان الجواب بنعم فما هو الأساس والدلالة؟

أنطلق في الإجابة على هذا التساؤل الكبير والهام في محاولة لاستقراء بعض في دراسات وبحوث جادة ومتعمقة لعالم الاجتماع الفرنسي إدجار موران المهتم بقضايا الاستشراف المستقبلي وأنشطة التنمية وفي نفس الوقت التركيز على مايسميه بالتجريد ثنائي البعد في المنهج والتنظير وتحديدًا تلك السلسلة التي بدأها بانتظام على مدار عقدين من الزمن (١٩٨٠-٢٠٠١) تحت عنوان المنهج، ومؤلفه القيم "بعنوان مدخل الى سياسة للإنسان". وطور هذا المنهج حينما اشترك مع عالم اجتماع فرنسي آخر وهو جاني بودريار في بحث لهما مشترك صدر بباريس عام ٢٠٠٣ بعنوان عنف العالم .

لقد وقفت هذه المدرسة على أرضية علمية صلبة في مواجهة سياسات الغرب الأوروبي والأمريكي خاصة خلال العقدين الأخيرين والداعمة بقوة للرأسمالية الجديدة المعولمة المستندة إلى اقتصاد السوق والمتحررة من القيود والمعادية للتخطيط التنموي بعيد المدى والذي يأخذ مستقبل المجتمعات في صلب اهتمامه وذلك بحجة أن سرعة التغير تضاعف من صعوبة التنبؤ بالمستقبل وبالتالي صعوبة وضع استراتيجيات للتنمية وأنه على السلطات أن تستبدل خطط تنظيم قرارات المستقبل التنموي بنوع آخر يسمو بالقدرة على التأقلم ويرتكز على التنمية كمبدأ مطلق، ويفرض استشراف المستقبل.

وذهبت تلك المدرسة الفرنسية إلى أن ربط الفعل التنموي بتوقيته الملائم زمانا ومكانا وتخطيطا دقيقا هو صمام الأمان لمستقبل أفضل للمجتمع والإنسان، وبدون ذلك فلن يكون هناك أمل لغد افضل لهما (المجتمع والانسان) وستصبح الأجيال القادمة سجينه صيرورة لايمكن السيطرة عليها بدءًا من تحسين نوعية التعليم والتربية والبحث العلمي مرورًا بالنمو السكاني وتدهور البيئة إلى التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب أو زيادة حده التفاوت داخل المجتمع الواحد من خلال بعض ظواهر التمييز الاجتماعي .

### العلاقة المركبة بين القيم والتراث والتقدم التنموي

وعند هذه النقطة المفصلية فإن جوهر القضية في هذه الورقة عن "ازمة التنمية في مجتمعنا المصرى - أنساق القيم نموذجًا" يقتضى عناء محاولة بلورة رؤى استشرافية للقيم. حيث إن القيم ليست مجرد إرث أو تراث جامد بل هي "ميراث غير مسبوق بوصية" وفق منظور علماء الأخلاق أمثال بن مسكويه ومدرسته والمفكر وأستاذ الفلسفة الفرنسي بول ريكور في بحوثه الثلاثة: القيمة النظر إلى الذات كما إلى الآخر والمنشور عام ١٩٩٠، ثم دراسته الموسوعية "النقد والاقتناع" عام ٢٠٠٠، علاوة على بحثه المعنون "الذاكرة والتاريخ والنسيان".

وهناك أيضا بعض مباحث محمد عامر الجدابرى في مؤلفه العقل الاخلاقي العربى حيث تحرص المجتمعات التى تضع نصب أعينها وفى مقدمه أهدافها خير الناس

أفراداً وجماعات فإنها تجعل أنساق قيمها المستمدة من التراث متوافقة مع العصر الذى تعيشه ودافعه نحو تحديثه وتطويره كى يجعله حافزاً للمستقبل الذى تنتشده، هذه المجتمعات تستدعى الصلب الحقيقى والمحقق للتراث لإعمال العقل والفكر فيه، بل ونقده، باعتبار ذلك مسئولية أخلاقية نحو المستقبل البعيد الذى يحمل الخير والتقدم ورفاهية الإنسان والمجتمع.

وإذا كان هناك إجماعاً على أن التراث العربى الإسلامى الذى يشكل قاعدة أنساق القيم فى المجتمع المصرى منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام ونيّف يعد ثروة إنسانية حضارية "أى التراث" أغنت المعرفة الإنسانية عبر العصور، والتاريخ الفكرى والثقافى والاجتماعى والسياسى والعلمى للمجتمعات العربية عامة، ومصر خاصة، حيث كان مصدر اعتزازها ومنهل ديمومة تميزها ومكوناً أصيلاً من هويتها ونبيل تآلفها وتكيفها مع أقرانها فى الوطن والمواطنة من المسيحيين وغيرهم، وتم ذلك بصورة فريدة متميزة عن مجتمعات الفرس والروم والهنود والأتراك والأفارقة وغيرها من الأعراق والأجناس وأهل الأديان والمذاهب والملل.

لقد شكل هذا التراث العظيم فى المجتمع المصرى منظومة متكاملة من القيم والمثل والمبادئ وأنواع الإبداع فى شتى حقول المعرفة ومكونات التنمية وكان انصهار المسلم والمسيحى فى ملحمة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المجيدة صورة مشرقة ومشرقة وحية وفاعلة معبرة عن أنه "أى التراث" مكون أساسى للهوية وكيف أن تلك الهوية معبرة عن التراث وناقلة عنه.

والتراث فى علاقته بنسق القيم له جانبين الأول ثابت فى الكليات العامة والثانى متغير، وفى الحالتين فإن جوهر دوره أن يجمع ولا يفرق كما هو الحال فى بعض الأيديولوجيات الذاتيه التى تشكل فى كثير من الأحيان عاملاً من عوامل الخلاف الذى قد يودى إلى صراع يفكك ويقهقر. وفى إطار هذا الدور تأتى علاقة التراث المباشره بالتنمية من حيث إنه يحتوى المخزون النفسى الاجتماعى الثقافى الإدارى الاقتصادى الذى يقدم مجموعة من الحلول التى توصلت إليها الأجيال السابقة لبعض مشاكلها. وهنا يأتى الجانب الثانى، الذى يهتم به علم اجتماع التنمية بصفة عامة ونظرية الفعل الاجتماعى التنموى بصفة خاصة، وهو أن التراث بقدر ما هو قضية موروث فهو فى الوقت نفسه قضية مجموعة من المعطيات الحاضرة على عديد من المستويات وفقاً لحاجات المجتمع الأساسية ومقتضيات العصر الأنى والمستقبلى.

وهنا يأتى عنصر الربط الإيجابى لأنساق القيم المتعلقة بالتراث بقضية التنمية والزمن فى الحاضر والمستقبل. فإذا كان القديم يسبق الحديث، والأصالة الفاعلة جزء من المعاصرة، والوسيلة فى كثير أو بعض الأحيان تودى إلى الغاية. إذن فقيم التراث هى الوسيلة، والتجديد والتحديث هو الغاية. ويتمثل الفعل الرابط بين الوسيلة

والغاية فى المساهمة فى تطوير الواقع وحل مشكلاته وفتح مغاليقه التى تمنع أى محاولة لتطويره وتحديثه والحرص كل الحرص على أن يكون الغد أفضل من اليوم والمستقبل أفضل من الحاضر. فالتراث تتحدد قيمته للحاضر والمستقبل بقدر ما يقدم من خبرات ونظريات لفهم وتفسير الواقع والعمل على تطويره وتحديثه بما ينفع ويفيد الناس والمجتمع.

ففسق القيم الإيجابى والنافع تنمويا لا يتعارض مع مجتمع الحدائه وما بعد الحدائه والتطوير والتجديد فى الأفكار والتصورات والأساليب والنظم، كما أنه يشكل فى مجمله قاعدة راسخه للتغيير الاجتماعى الإيجابى المستند إلى الفعل الهادف لحركة المجتمع فى الحياة نحو الأفضل والأحسن.

وإذا كانت الحدائه، كما يشير إلى ذلك تاريخ العلوم، مفهوما غريبا بصفة عامة وأوروبية غربية بصفة خاصة، فإن هذا المفهوم ارتبط بحركة تطور الفكر الأوروبى قبل النهضة حينما كانت أوروبا تزرع تحت ما يعرف بقضية الظلام والإظلام، ثم بدأت الإشراقات بحركة الجامعات وحركة الإحياء والتعلم، أى أن الفكر الأوروبى تعامل بمنطق التلميذ الباحث عن العلم والمعرفة، فكان النقل من اليونانية والنقل من العربية، وتمخض هذا وذلك عما سمي بعصر العقل الذى يرجع إلى المفكر والفيلسوف الفرنسى الشهير رينه ديكارت، وتفاعلت أفكار ديكارت مع أفكار كل من سان سيمون وأوجست كونت وكان الهدف لحركة العقل الأوروبى هو انجاز النهضة التى هى التتمية والتقدم والإمساك بزمام موارد المجتمع والسيطرة عليها لخدمة المجتمع وتحقيق التقدم. وقام منهج نقدى جديد فى علم الاجتماع فى كل من فرنسا وألمانيا تحديدا اللتان تم فيهما، وبشكل شبه مسرحى، إعادة بناء الكثير من التصورات على مستويين هما المنهج والتنظير.

لقد دخل فكر النهضة القرن العشرون منهكا ومتقلا مما أحدثه عصر العقل فى فكرة التقدم الاجتماعى الكلى وفق منظومة التنظير والفعل الاجتماعى ونقد الأفكار المتعلقة بمصداقية الأنساق الهندسية واليقين الرياضى.

فمثلا لا توجد هندسة واحدة ولكن توجد هندسات كثيرة، فبجوار الهندسات التقليدية "هندسة اقليدس" هناك هندسات لاحصر لها، فإذا ما ابتدأنا بمسارات وبيدهات محدودة وأقمنا عليها نسقا رياضيا فيصبح هذا النسق صادقا فى ذاته وليس صادقا بصفة مطلقة ... هذا فى الرياضيات. وفى علوم الفلك والبيولوجيا والسيكولوجيا والفيزياء يقولون إن صياح الديكة هو نتاج الساعة البيولوجية وأن بعض البحوث العلمية أثبتت أن الديكة قادرة على قراءة الوقت بشكل طبيعى وأن صياح الديك قبل الفجر يتحكم فيه وعى الطائر، أى أن الديك يدرك الليل والنهار، أى الزمن وتقلباته.

إن مازق التنمية فى المجتمع المصرى المعاصر لم يهبط أو ينزل علينا من السماء نزول المطر. ولم يكن فى تداعيات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المجيدة ولكنه كان حصيلة لما سبقها من تراكمات وتفاعلات ومالحقها من آثار وتداعيات، والسابق واللاحق أنتج الكثير من الأزمات والكوارث الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية والتربوية والبيئية وتفرغت السلطة لمجرد إدارة الأزمات وليس حلها، والفارق بين الاثنين كبير، ونتج عن ذلك الصدمة والإحباط والخيبة. وهذا أوصلنا لمازق يجمع الرواسب والمستقبل أو ثوابت الماضى والحاضر ومنطلقات المستقبل دون فرز حكيم بين ما هو صالح وما هو طالح من هذا وذاك فضلا عن كثير الادعاءات والتهويمات.

**الخلاصة:**

هل يمكن تغيير مسار التنمية من خلال نسق القيم؟

١- كان هناك العديد من الدراسات والبحوث التى تؤكد أن التنمية قد تأثرت بالصراع الضارى بين الشيوعية والرأسمالية، كما أننا قد وصلنا إلى نهاية القرن العشرين فى الواقعين السياسى والاجتماعى قبل نهايته الفعلية فى الواقع الزمانى - أى الروزنامة - وانهار الاتحاد السوفيتى، وانتهت الحرب الباردة، وتحول النظام الثنائى القطبية إلى نظام القطب الواحد الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة القوة العسكرية والاقتصادية السياسية الأكبر على مستوى العالم. وكان من نتيجة ذلك سقوط الشمولية وصعود الرأسمالية باعتبارها البديل أمام المجتمع العالمى أو المعولم وظهور مقولة فوكوياما فى كتابه نهاية التاريخ بأن الرأسمالية ستصبح هي المسيطرة إلى أبد الأبدى على التنمية والقيم ومسارات المجتمعات ككل .

لكن ظهر مفكر امريكى آخر معاصر لحقبة فوكوياما وهو عالم الاجتماع الأمريكى "بيتربيرجر" الذى صاغ نظرية رأسمالية جديدة شبه مقننة على غرار النظرية الماركسية يؤكد من خلالها بأن الرأسمالية لا بديل لها للتنمية فى كافة شعوب الأرض وصاغ مقولات للتنمية فى مجتمعات العالم الثالث التى لابد لها من أن تندمج فى النظام الرأسمالى العالمى الجديد إذا أرادت زيادة فرصها فى التنمية والتقدم. واصطدمت مقولات فوكوياما وبيرجر بالواقع الذى صاغه فى فرنسا كل من فرانسوا بيرو وجاك دبلور فى أن ارتفاع معدلات الدخل القومى لا يمكن اعتباره دلالة على التقدم التنموى لأن الأهم هو عدالة التوزيع وهي قيمة أخلاقية إنسانية بالدرجة الأولى وتمثل جوهرأ فى نسق القيم .

٢- حدث لنا فى مصر كما حدث لغيرنا أننا حينما دخلنا كغيرنا فى بلدان العالم الثالث إلى دائرة النظام الرأسمالى العالمى لم يؤد ذلك فى كثير من الحالات الى إنجاز التنمية المستدامة المتوقعة بقدر ما أدى إلى ثراء فاحش لشرائح اجتماعية قليلة العدد

عبارة عن خليط من رجال السلطة ومعهم القليل من الرأسماليين ومن رجال الأعمال، وإلى إفقار الطبقات الوسطى والفقيرة التي تدنت أحوالها المعيشية بدرجة كبيرة مما أفرز الكثير من التشوهات النفسية والأخلاقية والاجتماعية أصابت في الصميم أنساق القيم السوية التي لا غنى عنها لإنجاز تنمية حقيقية فعالة يتحقق بها التغيير الاجتماعي الإيجابي الذي يؤدي إلى التقدم التنموي خاصة والتقدم الحضارى الثقافى عامة. وهذا ما لم يتحقق للأسف الشديد .

٣- سادت، خلال عقدي سبعينات وثمانينات القرن العشرين، مقولة أن التنمية وفق النظام الرأسمالى أقدر وأكثر فعالية من التنمية وفق النظام الاشتراكى فى رفع المستوى المادى لحياة المجتمعات فى البلدان النامية بما فى ذلك الشرائح الفقيرة التى تعاني الكثير من مظاهر البؤس والتخلف لكن جوهر هذه المقولة قد تعثر حيناً وفشل حيناً آخر فى عالم الواقع .

٤- مقولة أخرى أن التنمية فى النظام الرأسمالى سوف تؤدي إلى تحسين ورفع مستوى المعيشة فى البلدان النامية لأنها تعتمد على إنجاز النمو السريع المعتمد على أساليب إنتاجية كثيفة العمل تؤدي إلى عدالة أكثر فى توزيع الدخل بصورة أفضل من السياسات التى تعتمد على خطط مسبقة للتوزيع المركزى للدخل، وقد ثبت عملياً أن تلك المقولة خادعه لأن موجات العولمة وما أدت إليه من تطورات هائلة فى التكنولوجيا قد قللت من فرض إقامة الصناعات كثيفة العمل.

لقد أدى التوسع المطرد فى استخدام الحاسوب والروبوت إلى انحسار واضح فى عدد العمال والميل إلى تقليل أعدادهم بل وظهرت فنة جديدة يطلق عليها فنة عمال المعرفة الذين اكتسبوا بحكم تكوينهم العلمى وخبراتهم المصرفية وقدراتهم الفنية مكانة قريبة الشبه بطبقة أرستقراطية جديدة فى صورة عمالية ذات أنساق قيم جديدة فى تنظيمات اجتماعية جديدة . لكن هذه الحالة لم تتحقق فى الواقع المجتمعى المصرى على مدار العقود الأربعة الأخيرة، بل أثبت العديد من التجارب أن الاعتماد على قواعد المنهج الرأسمالى باعتباره المنهج الوحيد لبلوغ التقدم التنموى هو اتجاه خاطيء ليس فقط من خلال التحليل النقدى بل فى ضوء الواقع والتجربة، والدليل على ذلك هو الأزمة المالية العالمية التى ضربت الولايات المتحدة الأمريكية والعالم فى صيف ٢٠٠٨ بسبب التوسع فى تحويل الاقتصاد الإنتاجى إلى اقتصاد افتراضى قائم على المضاربات مما أدى إلى سقوط الكثير من الشركات والبنوك الرأسمالية الكبرى واضطرار الولايات المتحدة والكثير من الحكومات الغربية إلى ضخ آلاف الملايين من الدولارات لانقاذ النظام الرأسمالى من السقوط الكبير. لكن الدرس المستفاد هو أن الطريقة الرأسمالية المعولمة للتغيير الاجتماعى المتوازن

تنموياً قد فشلت بامتياز وكان لغياب أنساق القيم المجتمعية البناءة والإيجابية الأثر الكبير في هذه النتيجة .  
وختاماً فالحاجة ماسة إلى صياغة نظرية ومنهجية جديدة مستقلة في الاقتصاد والاجتماع والسياسة والإدارة والثقافة تحترم أنساق القيم في المجتمع مع مراعاة المرحلة التاريخية الحرجة التي يمر بها واقعنا المجتمعي المصرى المعاصر في أعقاب موجات التغير الحادة فى السنوات الثلاث الأخيرة.